الإرهاب الاستيطاني والمقاومة الفلسطينية.. بين التّعامي والمُلاحقة

محمد هلسة
كاتب ومحلل سياسي

يقوم المستوطنون الإسرائيليون بتصعيد إرهابهم ضد الفلسطينيين تحت العين الساهرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، فيداهمون المدن والبلدات الفلسطينية، ويحرقون ويُغلقون الطرقات ويدنّسون المقدّسات، فيما تستمر "إسرائيل" وقيادتها في توصيف ما يقومون به بأنه "عنفٌ" مبرّر.

هذه الهجمات التي نشهد تزايد وتيرتها يومياً هي استمرار ونتاج سياسة طويلة الأمد، لتفادي إنفاذ القانون على المستوطنين الذين يؤذون الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهي سياسة مشتركة بين جميع المستويات بدءاً بجنود الاحتلال في الميدان، الذين لا يمنعون المستوطنين من الإضرار بالفلسطينيين، إلى الشرطة وجهاز المخابرات "الشاباك" اللذين يمتنعان عن التحقيق في الأحداث كما هو مطلوب، إلى الجهاز القضائي الذي يُصدر أحكاماً مُخفّفةً على الجُناة من المستوطنين، بل ويلتمس الذرائع لتبرئتهم في الحالات النادرة التي يتم اعتقالهم فيها، إلى الجمهور الإسرائيلي اليميني الذي يرى فيها أعمالاً هامشية مُبرّرة.

هذه الهجمات هي كذلك استمرارٌ للإرهاب المُمنهج الذي استخدمته الحركة الصهيونية ضد الفلسطينيين لإنشاء الدولة اليهودية، فالقيادات الصهيونية آمنت بمقولة إنّ هذا "إرهاب ضروري لتحقيق الهدف". وهو بالمناسبة لم يتوقّف عند الفلسطينيين والعرب والبريطانيين فحسب، بل تعدّى ذلك إلى اليهود أنفسهم في البلدان الأخرى لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين، عبر ما عُرف بدائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، واستمرت هذه الأساليب حتى في فلسطين لفرض سطوة الكيان وإنهاء الهوية والوجود الفلسطينيين.

والجيش الإسرائيلي اليوم شريكٌ أساسي في الهجمات الإرهابية التي يشنّها المستوطنون اليهود ضد القرى والبلدات الفلسطينية المحتلة، ولم يعد "يقف مكتوفَ اليدين" عندما يعتدي المستوطنون على الفلسطينيين، بل انتقل للتواطؤ مع المستوطنين خلال تلك الهجمات، وهو إرثٌ يستلمه كل قائد وكل جندي إسرائيلي من سَلفه. وقوات جيش الاحتلال أصبحت بمثابة قوة أمنية مسلحة تحرس إرهاب المستوطنين اليهود حتى يتمكّنوا من العودة إلى ديارهم آمنين بعد الاعتداءات التي يرتكبونها.

والواقع أنه تقع سنوياً مئات الهجمات الإرهابية اليهودية ضد الفلسطينيين وضد حقولهم وأملاكهم، وما رأيناه في حوارة وترمسعيا وغيرهما في الأشهر الأخيرة، هي هجماتٌ مُنظّمة لمئات المستوطنين، شملت إطلاقاً للنار وإشعال حرائق قلما يجري توجيه لوائح اتهامٍ بحق أيٍ من الجُناة. وحين هاجم رئيس أركان الاحتلال والمفوّض العام للشرطة ورئيس "الشاباك" العنف اليهودي علناً وعلى استحياء، لم يُكلّفوا أنفسهم عناء بذل القليل من أجل كَبحِه ومنعه ومعاقبة الجُناة. فلا الحكومة ولا الجمهور اليهودي يقبل حقيقة أن هناك "إرهاباً يهودياً" في "إسرائيل" موجّهٌ تحديداً ضد الفلسطينيين، بل يعتقدون أن هؤلاء هم مجموعاتٌ هامشية فحسب.

وحين تُسمَعُ بعض الأصوات الإسرائيلية الخافتة التي تَصف هذه الأفعال بـ "العنف" أو بـ "الإرهاب" يجنُّ جنون اليمين، وينبري رموزه للدفاع عن جرائم المستوطنين. فإيتمار بن غفير يرى أن الإشارة إلى جرائم المستوطنين بوصفها "عُنفاً" هو مصطلح "مسيء" وهي "مقاربة زائفة ودعاية كاذبة". وسموتريتش يرى أن "محاولة مساواة الإرهاب العربي المميت بأعمال يهودية ضد مدنيين فلسطينيين، مهما كانت خطورتها، هي محاولةٌ خاطئة من الناحية الأخلاقية وخطيرة عملياً، والاعتقالات الإدارية بحق المستوطنين هي عملٌ وحشي وغير ديمقراطي".

وحين تكون "الدولة" داعمة وراعية لن يشعر المستوطنون فعلاً بوجود صلة بينهم وبين الإرهاب الذي يزدهر بفضل سياسة الغمز وغض الطرف، وبفضل النظام القانوني المزدوج الذي تم إنشاؤه لاستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والواقع أن العنف جزء لا يتجزأ من كل مستوطنة؛ ربما ليس كل مستوطن هو من عصابة "فتية التلال"، لكن "التلال" لا تقف بمفردها، إنها محاطة ومحمية من قِبل الممثلين البارزين للحركة الاستيطانية، ومن قبل الأشخاص الذين انتخبتهم في كنيست الاحتلال ومرافق الدول المختلفة لتمثيلها.

في المقابل، ورغم أن الكفاح ضد القوات العسكرية المُستعمِرة نضالٌ مشروع وفق "القانون الدولي"، ووفق ما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن جزءاً من الدول والمؤسسات والمحافل الدولية التي تغض الطرف عن تسليح وإرهاب المستوطنين ولا تأخذ بالاعتبار الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية الجسيمة، بما في ذلك نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وتغض الطرف وتمنع مساءلة "إسرائيل" عن جرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني"، ترى في المقاومة الفلسطينية "إرهاباً" وتدعو إلى نزع سلاحها، وتعترف بـ "مخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة والتحديات التي تواجهها"، وتؤكّد "حقها في الوجود والدفاع عن نفسها"، وهو ما يشجّع "إسرائيل" ويمنح ضوءاً أخضر لها ولمستوطنيها لارتكاب مزيدٍ من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

والأسوأ من ذلك أن هذا النظام الدولي المنافق هو ذاته الذي تتغنى به السلطة الفلسطينية، وتتوسل إليه أن يحميها وأن يمنحها حقوقاً، وتقوم، وتحت ضغط إملاءاته، بملاحقة المقاومين واعتقالهم من دون أن يكون لها على الأقل موقفٌ "مُقايض" من إرهاب المستوطنين، وفق قاعدة "المصالح والمنافع" التي تحكم علاقات الدول والأنظمة السياسية المختلفة، فما الفائدة المرجوّة فلسطينياً من استمرار ملاحقة المقاومين واعتقالهم فيما يد الإرهاب الصهيوني حرةٌ طليقة تقتل وتحرق!

إن إيمان السلطة الفلسطينية بأسلوب العمل السلمي أو بالمفاوضات كطريقٍ لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، لا يعني بالضرورة أن يؤمن الآخرون بهذا الأسلوب الذي أثبت فشله عبر سنوات طويلة. إن النقاش الدائر حول العمل المسلح، وتأثيره على مختلف الأطراف، ليس له علاقة بشرعية هذا العمل الكفاحي أو عدم شرعيته، فهذه المسألة ستظل قضية خِلافية على المستوى السياسي والأخلاقي.

كما أن هذا النقاش، لا يرتبط بالأضرار البشرية أو الاقتصادية الفادحة التي تُلحِقها "إسرائيل" بالشعب الفلسطيني نتيجةً لعمليات المقاومة العسكرية، بل يتعلق بالجدوى السياسية لهذا الشكل النضالي أو ذاك، مع التنويه إلى أن العمليات العسكرية أحدثت الكثير من الاهتزازات في المجتمع الإسرائيلي على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

المهم هو النقاش الذي يتناول مدى خدمة الأساليب النضالية المختلفة للقضية الفلسطينية، فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات مع هذا الكيان الذي يرتكب المجازر بحق الشعب الفلسطيني، فإنها لم تُجدِ نفعاً، ولا يلمس المواطن الفلسطيني لا في الداخل ولا في الخارج أي تقدّم إيجابي ملموس من هذه المفاوضات.

إن كل تَحَدٍ جديد تمارسه وتفرضه "إسرائيل" يُقابل بالامتثال لمطالبها بمواقف مُستجيبة ضعيفة، تكون نتيجته مَنحَها ومستوطنيها مكافأةً مجانية للمضي في سحق ما تبقّى من لحمنا وعظمنا، فالإرهاب الأكبر هو الاحتلال نفسه وكل شيء مشتق منه، وإراقة دماء الفلسطينيين ستتوقّف عندما ينتهي الاحتلال وكل إفرازاته.

> إيمان السلطة الفلسطينية بأسلوب العمل السلمي أو بالمفاوضات كطريقٍ لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، لا يعني بالضرورة أن يؤمن الآخرون بهذا الأسلوب الذي أثبت فشله عبر سنوات طويلة

اعتقالات الضفة... النسخة الفلسطينية للكوميديا السوداء

وليد القطبي
كاتب ومحلل سياسي

قام مجموعة من الباحثين في علم النفس بجامعة ستانفورد الأميركية عام ١٩٧١ بتجربة شارك فيها ٢٤ متطوّعاً من الأصحاء جسمياً وعقلياً ونفسياً، تمّ اختيارهم من بين عشرات المتطوّعين. المشاركون في التجربة قُسّموا إلى نصفين متساويين ليؤدوا دور السجّانين والسجناء، وضِعوا في مبنى بُنيَ خصيصاً ليكون كالسجن الحقيقي، وأُعطيَ المشاركون الذين قاموا بدور السجّانين صلاحيات واسعة لإدارة السجن، فتقمّصوا دور السجّانين بسرعة كبيرة، واتّبعوا أساليب سادية في التعذيب النفسي والجسدي، وتمادوا في إلحاق الأذى ضد المشاركين الذين أدّوا دور السجناء، التجربة أُوقفت بعد ٦ أيام من بدئها وقبل الوقت المحدّد لإنهائها لأسباب أخلاقية. تقمّصُ دور السجان ضد السجين في تجربة جامعة ستانفورد هو قريب من لعبة مصارعة الموت بين العبيد في عهد الإمبراطورية الرومانية القديمة، عندما كان السادة الرومان يستمتعون بمشاهدة مباريات المصارعة على الحلبة بين الأسرى الذين استعبدوهم التي تنتهي بقاتل ومقتول، والقاتل يصبح مقتولاً في مباراةٍ لاحقة، وهكذا تستمر دورة الموت اللانهائية وصراع الضحايا الأبدي بين العبيد خدمة للسادة الجلّادين في لعبةِ موتٍ أبدية، يوزّع فيها السادة الأدوار على العبيد فيؤدي بعضهم دور الضحية وبعضهم دور الجلّاد.

تجربة السجن بين السجين والسجّان، وصراع الضحايا بين القاتل والمقتول، بنسخة الكوميديا السوداء الفلسطينية أكثر سواداً من النماذج الأخرى في العالم، حيث تختلط فيها المأساة بالملهاة، وتلتبس فيها الخيانة بالوطنية، وتشتبه فيها المهانة بالكرامة... وقد بدأت النسخة الفلسطينية لصراع الضحايا في طباعة نماذجها من الكوميديا السوداء بعد اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، عندما تحوّلت الكتلة الأساسية في الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك إلى (السلطة الفلسطينية) بالنموذج الإسرائيلي وليس بنموذج (السلطة الوطنية) الوارد في برنامج النقاط العشر المرحلي لعام ١٩٧٤.

أنتج النموذج الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية كياناً سياسياً مشوّه الملامح غير مُحدّد المعالم، غادر محطة الثورة ولم يصل إلى محطة الدولة، وخرج من مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية ولم يدخل أي مرحلة أُخرى. حُددّت له وظائف أمنية ومدنية وسياسية تُرسّخ الاحتلال وتزيد الاستيطان، أهمّ أدواتها (التنسيق الأمني) بمخرجاته من الاعتقال السياسي والملاحقة الأمنية ضد المقاومة. وهو ما ظهر بوضوح بعد معركة (بأس جنين) وزيارة محمود عباس للمدينة، التي تبعها قيام أجهزة أمن السلطة بحملة اعتقالات وملاحقات ضد المقاومة، ولا سيما كتيبة جنين التابعة لسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

الاعتقال السياسي والملاحقة الأمنية الذي تقوم به أجهزة أمن السلطة في إطار (التنسيق الأمني) جعلها تقوم بدور السجّان في تجربة جامعة ستانفورد الأميركية، ودور القاتل في مباراة مصارعة الموت الرومانية، وهذا الدور أخرجها مع تكرار القيام به ومرور الزمن عن السياق الوطني والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، وعزلها عن المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرير والعودة والاستقلال، وحصرها في مشروع خاص بالنخبة المتنفّذة في السلطة، هدفها الاستفادة من امتيازات السلطة المادية والمعنوية على حساب مصلحة الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية في الخلاص من الاحتلال.

لإعادة السلطة الفلسطينية إلى السياق الوطني لتصبح جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية ومكوّناً أساسياً في المشروع الوطني الفلسطيني، ينبغي البدء بتصويب الفكر السياسي الفلسطيني القائم على نهج التسوية، وتقاسم فلسطين الذي أنتج اتفاقية أوسلو وسلطة تحت الاحتلال، والعودة إلى الفكر السياسي الوطني القائم على نهج المقاومة، والتمسّك بكل فلسطين لإعادة الوحدة الوطنية على أساس مشروع الصمود والمقاومة والتحرير والعودة. ليتمّ فتح الطريق أمام تغيير وظائف السلطة المُحدّدة إسرائيلياً إلى وظائف وطنية تخدم المشروع الوطني للعودة إلى مفهوم (السلطة الوطنية) اسماً ومضموناً.

التحليل الإخباري

معركة جرود عرسال...

كيف افقدت المقاومة الإرهابيين توازنهم منذ اللحظات الأولى

خليل نصر الله
موقع العهد الاخباري

فجر الحادي والعشرين من تموز، عند الخامسة صباحًا، بدأت المقاومة تنفيذ وعد أمينها العام السيد حسن نصر الله عند الحدود الشرقية للبنان، تحديدًا في جرود عرسال، حيث آخر بقع وجود إرهابيي جبهة "النصرة". وقبل المعركة بمدة، وفي أكثر من مناسبة، منحت المقاومة الإرهابيين فرصة تسليم المنطقة والرحيل عنها. قدر قائد جبهة "النصرة" في تلك المنطقة أبو مالك التلي خطأ أنه يستطيع الصمود، ويمكنه فرض أمر واقع، خصوصًا مع ما كان يسرب عن محاولة أميركية لفرض نظام "خفض التصعيد" على تلك المنطقة، أسوة بمناطق أخرى.

انتهت المهلة، وكانت المواجهة. لم تتردد المقاومة فيها لحظة، بل بادرت بإطلاقها.

ميدانيا، ومع تراكم خبرات المقاومة في القتال بمختلف التضاريس، تمكنت من إفقاد الإرهابيين توازنهم منذ الساعات الأولى للعملية، ووصلت إلى نقاط حساسة تابعة لهم، منها غرف عمليات ميدانية، وفتحت منذ اليوم الأول الباب أمام إنهاء الوجود الارهابي بأي ثمن، فهي دفعت متزعم "النصرة" إلى التفاوض تحت النار، خصوصًا أنه كان يفكر بمكتسبات شخصية، بعدما تيقن أن لا قدرة لرعاة الإرهاب على إنقاذه.

سياسيا، أنهت تلك المعركة أي رهانات أميركية على إبقاء بقعة الإرهاب تلك تحت أي من المسميات، وكذلك بالنسبة إلى قوى سياسية لبنانية كانت تدور في الفلك الأميركي وجندت نفسها طوال سنوات مضت على تبرئة الإرهاب بوصفه امتدادا لما كانت تصفه بالثورة السورية، وعليه شهدنا صمتًا مطبقًا في تلك الأيام خصوصًا مع ما اعتبر خسارة مدوية لكل من راهن على الإرهاب لتحقيق مكاسب داخلية.

في معارك الجرود، نجحت المقاومة في تأمين العمق اللبناني من الخروقات الأمنية، خصوصًا السيارات المفخخة التي كان مصدرها الرئيس تلك المنطقة بعد تطهير القلمون وكامل مناطق السلسلة في وقت سابق. في تلك المرحلة، حدثت العملية عن نفسها، وهو ما انسحب لاحقًا على عملية وإن عدتم عدنا، المتلازمة مع عملية فجر الجرود، التي بترت يد إرهابيي "داعش" في جرود رأس بعلبك والقاع، والتي أكملت عملية تطهير المنطقة فكان التحرير الثاني.

في معركة جرود عرسال حدثت المعركة عن نفسها، وكانت إشاراتها تصل إلى كل من تربص بالمقاومة وراهن على استنزاف قدراتها في سوريا، تحديدًا في "تل أبيب"، التي أصيبت بنكسة مزدوجة، الأولى أن حزب الله أمن ظهر المقاومة عند حدود لبنان الشرقية، والثانية أن من نفذوا العملية في التلال والجبال كانوا يضعون نصب أعينهم الجليل في شمال فلسطين المحتلة بل أبعد.

وفي ذكرى معركة جرود عرسال لا بد من استذكار المشاهد الكربلائية لفئة آمنت بربها فانتصرت، ولا زالت مشاهد الالتحام ماثلة أمامنا، وفيها بشائر لزمن الانتصارات الذي ما زلنا نعيشه وصورته تكتمل شيئا فشيئا.